11 April 2000
Arabic

رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ الموجهة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر المرفق).
وسأكون ممتنا لو أطلعتم أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع)

كوفي ع. عنان

مرفق

رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من المدير العام للوكالة
الدولية للطاقة الذرية

أكون ممتنا لو تكرمتم بإحالة الرسالة المرفقة إلى رئيس مجلس الأمن (انظر الضميمة).

(توقيع)

محمد البرادعي

رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

وفقاً للفقرة ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٠٥١ (١٩٩٦)، من المطلوب من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يقدم تقارير مرحلية مدججة كل ستة أشهر إلى مجلس الأمن، بدءاً من ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦^(١) بشأن أنشطة التحقق التي تضطلع بها الوكالة في العراق عملاً بالفقرتين ١٢ و ١٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

وكما سبق وأبلغنا، لا تستطيع الوكالة منذ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ تنفيذ ولايتها في العراق بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبالتالي فهي غير قادرة على تقديم أي تأكيد بشأن امتثال العراق لالتزاماته بموجب هذه القرارات. وفي هذا السياق، ينبغي أن أسجل مرة أخرى أن الوكالة لم تتلق من العراق الإعلانات النصف سنوية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٢ والمرفق ٢ من خطة الوكالة للرصد والتحقق المستمرين. وهذه الإعلانات النصف سنوية هي الوسيلة الرئيسية التي يقدم بها العراق معلومات عن الاستعمال الراهن لمرافق ومنشآت ومواقع معينة وعن أي تغييرات تطرأ على استعمالها، وكذلك عن المخزون من مواد ومعدات ونظائر مشعة معينة وأماكنها. وقد حلت مواعيد تقديم الإعلانات النصف سنوية في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، و ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩، و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

وكما ذكّرتُ في رسالتي إلى رئيس المجلس المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (S/2000/120)، فإنه أثناء الفترة التي تسنى للوكالة فيها أداء ولايتها في العراق عملاً بقرارات مجلس الأمن المذكورة أعلاه، كانت الأنشطة التي من المقرر أن تضطلع بها الوكالة في العراق عملاً باتفاق الضمانات بين العراق والوكالة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تندرج ضمن الأنشطة المطلوبة بموجب قرارات مجلس الأمن. بيد أنه وبالنظر إلى توقف الأنشطة الأخيرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وإلى متطلبات نظام الضمانات الذي وضعته الوكالة، والمذكورة في رسالتي المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر، فقد أجرى فريق من خمسة أشخاص تابع للوكالة عملية تحقق فعلية للمخزون من المواد النووية في العراق في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

وكما أبلغتُ مجلس إدارة الوكالة في اجتماعه الأخير، فقد تمكن مفتشو الوكالة من التحقق من المواد النووية المشمولة بالضمانات، وهي تتألف من يورانيوم منخفض الإثراء، ويورانيوم طبيعي، ويورانيوم مُنضب. وقد وفر العراق التعاون اللازم مع فريق التفتيش لكي يقوم بأنشطته بفعالية وكفاءة، أن التفتيش، الذي كان مقررا له في البداية أن يتم في كانون الأول/ديسمبر، لم يتسن القيام به إلا في كانون الثاني/يناير بسبب تأخر حكومة العراق في توفير تأشيرات السفر اللازمة.

وكان للتفتيش هدف محدود وهو التحقق من وجود المواد النووية قيد البحث. ولم يكن الغرض منه أن يحل محل أنشطة الوكالة. بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولم يكن يُمكنه أن يشكل بديلا لتلك الأنشطة. واستئناف الوكالة لتلك الأنشطة أمر لا غنى عنه لوفائها بالولاية الموكولة إليها بموجب تلك القرارات ولتوفير الضمانات اللازمة التي طلبها مجلس الأمن.

ولدى الوكالة خطة تشغيلية لاستئناف أنشطة تحققها في العراق وبإمكانها أن تستجيب، في غضون مهلة قصيرة جدا، لطلب مجلس الأمن استئناف تلك الأنشطة في العراق.

وأغدو ممتنا لو تكرتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع)

محمد البرادعي

الحواشي

(١) جرى تعميم التقارير المدخجة السابقة للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوثائق S/1996/261 المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، و S/1996/833 المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، و S/1997/297 المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧، و S/1997/779 المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، و S/1998/312 المؤرخة ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨، و S/1998/927 المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، و S/1999/393 المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩، و S/1999/1035 المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وتضمنت الوثيقة S/1998/694 المؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ نص تقرير مؤقت عن الحالة جرى تقديمه استجابة لبيان رئيس مجلس الأمن (S/PRST/1998/11) المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٨. وتضمنت الوثيقة S/1998/127 المؤرخة ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ نص تقرير مؤقت عن الحالة جرى تقديمه استجابة لمذكرة رئيس مجلس الأمن (S/1999/100) المؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.